دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الثابت والمتحول في ظاهرة السياسة الخارجية الليبية
المصدر:	مجلة الجامعي
الناشر:	النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي
المؤلف الرئيسي:	الكوت، البشير علي
المجلد/العدد:	ع22
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	أكتوبر
الصفحات:	103 - 128
رقم MD:	770733
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	السياسة الخارجية، العلاقات الخارجية، السياسات الدولية، النظم السياسية، ليبيا
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/770733

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الثابت والمتحول في ظاهرة السياسة الخارجية الليبية

■ د. البشير علي الكوت

قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة طرابلس ـ ليبيا .

مقدمة :

المتتبع للسياسة الخارجية الليبية يلاحظ أنها مرت منذ الاستقلال بعدة مراحل رئيسية مفصلية ، أولها مرحلة الحكم الملكي (1951 - 1969) ، ثم مرحلة الحكم العسكري الشمولي (1969 - 2011) ، والمرحلة الثالثة والأخيرة وهي مرحلة لم تتبلور بعد ألا وهي مرحلة ما بعد سقوط النظام العسكري أو مرحلة ثورة 17 فبراير 2011 ، ولقد كانت هذه السياسة الخارجية خلال الستين عاماً الماضية نتاجا لعوامل بيئية مختلفة بعضها داخلي وبعضها خارجي ، بعضها حتمي ودائم أو شبه دائم ، وبعضها الآخر مرن ومتغير ، ولقد توفرت لهذه السياسة وسائل مختلفة لإدارتها ، وهنا نطرح بعض التساؤلات ذات الصلة بالموضوع : ما هي أهم ملامح وأهداف السياسة الخارجية الليبية خلال الفترة الماضية ؟ وكيف تمت إدارة هذه السياسة في ظل البيئة المحيطة داخلياً وخارجياً ؟ وكذلك الكيفية التي تم بها استخدام الوسائل المتاحة للسياسة الخارجية ؟ ثم ما هي الكيفية التي كانت تصنع بها السياسة الخارجية الليبية ؟ وهل حققت هذه السياسة أهدافها ؟ وفي سياق هذه التساؤلات المشروعة يمكن الافتراض بأن عامل القيادة السياسية المتسم بالطابع الفردي يلعب الدور الرئيسي في صناعة السياسة الخارجية الليبية خلال الفترة محل الدراسة .

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على السياسة الخارجية الليبية من ناحية العوامل المؤثرة في هذه السياسة كمدخلات ، ومن ناحية أخرى نتاج هذه العملية السياسية كمخرجات ، وذلك من خلال مدخل بيئي مقارن يتناول المراحل التي مرت بها هذه السياسة على اعتبار أن السياسية الخارجية هي محصلة البيئة المحيطة الداخلية والخارجية ، كما أن عقد مقارنة بين المراحل السياسية المختلفة التي مرت بها هذه السياسة ستبين لنا التأثيرات البيئية المختلفة على مكونات ومخرجات السياسة الخارجية . وبما أن السياسة الخارجية لأية دولة هي نتاج مجموعة من العوامل المتداخلة الداخلية والخارجية فإن دراستها يمكن أن تتم وفق جملة من الاقترابات أو المداخل (المدخل البيئي المقارن ، المدخل

الجغرافي ، مدخل القيادة ، المدخل الاقتصادي) وذلك وفق العناصر التالية للدراسة :

- العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الليبية .
- أدوات السياسة الخارجية الليبية .
- الأهداف في السياسة الخارجية الليبية .
- صنع السياسة الخارجية في ليبيا .
- مخرجات السياسة الخارجية الليبية .
- إعادة بناء السياسة الخارجية الليبية .

أولاً : العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الليبية

تتعدد العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية لأية دولة في العالم وتتفاوت درجة تأثيرها فيها ، فلا يمكن أن تكون هذه السياسة إلا نتاج مجموعة من هذه العوامل ، والسياسة الخارجية الليبية ليست استثناءً من هذه القاعدة فهي تخضع لتأثير جملة من العوامل المتفاوتة التأثير ، ومن خلال دراسة أبرز هذه العوامل نستطيع التعرف على مدى تأثيرها على هذه السياسة كما يلي :

1 - **العوامل الجغرافية :**

يقصد بها جملة العوامل المتعلقة بموقع الدولة ومساحتها وربما تضاريسها ومناخها ، حيث يلعب كل عنصر من هذه العناصر الجغرافية تأثيره في سياسة الدولة الخارجية ، فموقع الدولة من العوامل القدرية أو الحتمية التي لا تخضع للتغيير ، وعلى الدولة في المقابل أن تسخر هذا العامل لتحقيق مصالحها ، إن موقع الدولة يتعلق ببعض الجوانب وعلى رأسها موقعها من خطوط الطول والعرض ، ومكانها من اليابسة والماء ، وموقعها من الدول المجاورة [1] . بالنسبة للحالة الأولى فإن موقع الدولة من خطوط الطول والعرض هو الذي سيحدد شكل مناخها وغطائها النباتي وهي عوامل لها علاقة باقتصاد الدولة من حيث إنتاجها الزراعي والحيواني ، في بعض الحالات قد تقع الدولة أو أجزاء منها في عروض متجمدة معظم العام كما هو الحال في أيسلندا وأجزاء من كندا وروسيا ، وقد تقع في عروض معتدلة مثل الكثير من دول العالم ، أو قد تقع الدولة في عروض جافة صحراوية ، معظم ليبيا يقع في الخانة الأخيرة ولذا فالصحراء تشكل معظم مساحة الدولة حيث لا مطر ولا نبات أو شجر يذكر ، هذا الوضع يجعل من ليبيا دولة غير قادرة على إنتاج كفايتها من الغذاء مثلاً ، وهو ما يعني حقيقة ثابتة تقوم على الاعتماد على الخارج في توفير الغذاء .

أما في الحالة الثانية والمتعلقة بموقع الدولة من اليابسة والبحار فإن ذلك الوضع يؤثر على قدرات الدولة واستقلاليتها فيما يخص الاتصال بالعالم ، بعض الدول في

العالم مغلقة لا تطل على بحار ومحيطات ، الكثير من هذه الدول تقع في أفريقيا وآسيا وأوربا ، دولتان أنظمتا أخيراً إلى قائمة الدول المغلقة في القارة الأفريقية وهما أثيوبيا بعد استقلال اريتريا عنها عام 1994 وجنوب السودان بعد استقلاله عن السودان عام 2011 ، وضع الدولة المغلقة ينعكس على استقلالية قرارها السياسي بشكل يحد من هذه الاستقلالية والقدرة على التحرك والمناورة فهي في حاجة للحصول على إذن جيرانها للتواصل مع العالم . ليبيا ليست دولة مغلقة فهي صاحبة أطول شاطئ على البحر المتوسط (نحو 1800 كيلو متر) ، هذا الوضع يجعل منها دولة تطل على العالم عبر الطرق البحرية ، وقد تحولت ليبيا إلى قوة بحرية في المتوسط خلال الدولة القره مانلية (1711 - 1835) ، كما أن هذا الموقع هو الذي جعل ليبيا عبر تاريخها تتعرض في الغالب للغزو الخارجي القادم من وراء البحر وآخره الغزو الايطالي (1911 - 1943)، إذاً فموقع ليبيا على البحر قد يكون ميزة باعتباره رئة الدولة البحرية وقد يكون نقطة ضعف باعتباره بابا للغزو خارجي .

الساحل البحري الليبي الآن هو طريق الصادرات النفطية الليبية إلى العالم ، على هذا الساحل تقع أهم موانئ تصدير النفط ومصافي التكرير (الحريقة والبريقة وراس لانوف والسدرة والزويتينة والزاوية ومليتة) وأهم الموانئ التجارية (طرابلس وبنغازي ومصراته والخمس وزوارة وطبرق) ، أي حصار بحري لليبيا سيكون كفيلا بسد رئة ليبيا وبالتالي ربما موتها .

الحالة الثالثة المتعلقة بالموقع هي دول الجوار ، فليبيا دولة محاطة بست دول بحدود طويلة ، من الشرق مصر (1094 كم) والسودان (400 كم) ، ومن الغربي تونس (500 كم) والجزائر (1200 كم) ، ومن الجنوب تشاد (1090 كـــم) والنيجـر (150 كم) [2] ، وبالتالي فالحدود الليبية البرية طويلة ، كما أن مشكلة الحدود الليبية ظلت حدوداً مائعة لم تتبلور إلا مع حلول النصف الأول من القرن العشرين ، والأسوأ من ذلك كله أنه لم يتم ترسيمها بعلامات على الطبيعة حتى يومنا هذا مع الجزائر مثلاً ، وكان لفرنسا خلال استعمارها لمساحات كبيرة من أفريقيا دور كبير في قضم أجزاء معتبرة من مساحة ليبيا ، فمن الغرب تم زحزحة الحدود الليبية التونسية شرقاً من بحيرة البيبان على مشارف مدينة جرجيس التونسية إلى مكانها الحالي عند نقطة راس جدير[3]، ثم قامت باعتماد هذه الحدود مع الدولة العثمانية قبيل احتلال ليبيا من طرف إيطاليا ، أما من ناحية الجزائر فقد عمدت فرنسا المتواجدة هناك منذ عام 1839 إلى زحزحة الحدود باتجاه العمق الليبي مستغلة الطبيعة الصحراوية القاحلة والبعيدة عن العاصمة

طرابلس ، ورغم استقلال الدولتين منذ عدة عقود إلا أنه لم يتم ترسيم الحدود بين البلدين ، وبعد تراخي ليبي طويل بشان ترسيم هذه الحدود ووضع العلامات الخاصة بها تم الاتفاق بين الدولتين على تشكيل لجنة فنية مشتركة لهذا الغرض في 26 / 1 / 1995 كلفت بوضع العلامات الحدودية ، باشرت هذه اللجنة عملها بعقد اجتماعها الأول في الجزائر يومي 19 و 20 / 4 / 1995 حيث وضعت برنامج عملها ، ثم قامت بترسيم معظم الحدود لاحقا ، إلا أن عمل اللجنة قد تعثر عند الوصول إلى القاطع الجنوبي من الحدود (من مدينة غات إلى نقطة الحدود الليبية – الجزائرية – النيجرية) بسبب عدم تقديم أي شيء من الجانب الجزائري أو قبوله أي شيء من الجانب الليبي لوضع العلامات الحدودية في هذا الجزء [4] ، ثم قام الجيش الجزائري لاحقاً وبدون مبرر أو إنذار مسبق بإزالة العلامات الحدودية المتفق عليها والزحف شرقاً نحو ابتلاع مزيد من الأراضي الليبية دون أي رد من نظام معمر القذافي ، وهذا ما يجعل سيادة الدولة الليبية أمام أكبر خطر وخرق أمني لسيادتها منذ الاستقلال ، كما يظل نقطة ضعف في السياسة الخارجية الليبية رغم مرور ستة عقود .

كان الجغرافي المصري د . جمال حمدان قد وصف حدود ليبيا الجنوبية بأنها مشتل المشاكل [5] ، فقد ساهمت الظروف في عدة مناسبات تاريخية في العبث بهذه الحدود ، إن المكان الطبيعي لهذه الحدود هو جبال تيبستي كما كانت في السابق ومنذ القدم ، لكن الاحتلال الفرنسي لتشاد وضعف الدولة العثمانية ـ التي كانت تحتل ليبيا في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ـ جعل فرنسا تدفع بهذه الحدود إلى ما وراء جبال تيبستي ، واتفقت فرنسا في ذلك مع بريطانيا عام 1899 ، كما سعت من خلال مؤتمر باريس سنة 1919 إلى تأكيد هذا الواقع الجديد ، ثم تكرر ذلك في سنة 1923 ، لكن إيطاليا سعت إلى إعادة الحدود إلى مكانها الطبيعي على قمم جبال تيبستي سنة 1931 ، وفي 1935 اتفقت مع فرنسا (التي كانت تستعمر النيجر وتشاد أيضاً) على ترسيم الحدود الجنوبية انطلاقاً من تمو وهي آخر نقطة حدود في الجنوب الغربي بموجب اتفاقية 12 / 9 / 1919 ، ثم تسير هذه الحدود نحو الجنوب الشرقي عبر جبال تيبستي لمسافة 1200 كيلو متر مارة عبر نقاط في أوزو وتيبستي ثم عبر إقليم اردي إلى نقطة التقاء خط عرض 18.45 بخط طول 24 ، راسماً بذلك حدود ليبيا مع كل من تشاد والنيجر [6]، غير أن هذا الاتفاق لم يتم الاعتراف به لعدم تبادل الوثائق الرسمية بين الدولتين الاستعماريتين حتى هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية وخروجها من ليبيا .

بعد دخول فرنسا إلى جنوب ليبيا في الحرب العالمية الثانية على إثر هزيمة

ايطاليا عملت على زحزحة الحدود مع تشاد من جديد إلى العمق الليبي شمال تيبستي ، وبعد استقلال ليبيا استطاعت فرنسا وبمساعدة بريطانيا أن تفرض على الحكومة الليبية اتفاقا لترسيم الحدود سنة 1955 ، بموجب الاتفاق الجديد أقرت الحكومة الليبية اقتطاع إقليم أوزو ـ البالغ مساحته 40 ألف ميل مربع ـ من ليبيا ، وبذلك فقدت ليبيا خطا حدوديا طبيعيا دفاعيا مهما ، وخسرت رقعة جغرافية مع ما يمكن أن يكون فيها من ثروات طبيعية «إنه حد لا يجوز التفريط فيه وسط رتابة الصحراء» [7] ، ويلاحظ أن هذا الاتفاق لم يتم إقراره من البرلمان الليبي [8]. خلال تسعينيات القرن الماضي عُرض النزاع الليبي التشادي على محكمة العدل الدولية وتم إقرار الحدود كما هي عليه باقتطاع معظم إقليم أوزو لصالح تشاد مع ما يجره ذلك من تبعات على الأمن القومي الليبي ، لقد فقدت ليبيا بذلك مانعا حدوديا طبيعيا هو جبال تيبستي .

لم تكن الحدود مع النيجر والبالغ طولها 150 كم محل خلاف أو نزاع بين الدولتين ، لكن ما سبق لا يعني البتة أن هذه الحدود لا تشكل خطراً على الأمن القومي الليبي ، هذه الحدود غير المحروسة جيداً ـ شأن الحدود الأخرى ـ تشكل واحدة من مسارب الهجرة غير الشرعية من النيجر ومن الدول الأفريقية الأخرى إلى ليبيا للعمل فيها أو اتخاذها معبراً نحو أوربا كهدف نهائي . لقد تميزت النيجر عبر تاريخها السياسي المعاصر والذي يبدأ منذ استقلالها في مطلع ستينيات القرن الماضي بوجود الحكومة المركزية الضعيفة في العاصمة نيامي في الجنوب والبعيدة نسبياً عن الحدود الشمالية مع ليبيا ، الشمال في النيجر هو موطن جماعات أثنية كالطوارق التي لا تخضع بشكل كامل للحكومة المركزية ومعلوم أن جزءا من قبائل الطوارق هم مواطنون ليبيون ، هذا الامتداد العرقي عبر الحدود قد يشكل خطراً في حال عدم ضبط الحدود ، منطقة الحدود مع النيجر بعيدة أيضاً عن العاصمة طرابلس وبالتالي فهي منطقة ضعيفة رخوة قد تصبح مرتعا للجماعات الإرهابية المسلحة مثل تنظيم القاعدة .

تضاريس ليبيا عموماً منبسطة تغلب عليها الصحراء ، مع مرتفعات محدودة في الشمال الشرقي والغربي لا ترقى إلى أن تكون جبالاً ، ولذا يمكن اعتبار ليبيا أرضا منبسطة ومتصلة ، وبالرغم من أن المنطق الجيوبوليتيكي لم يعد عاملاً حتمياً بسبب تقدم الاتصالات والمواصلات وغيرها من الوسائل إلا أنه في المقابل لا يمكن تجاهل هذا الدور بالكامل في دولة نامية مثل ليبيا . في المقابل تشكل مساحة الدولة عاملاً من عوامل القوة يتيح للدولة فرص التنوع وكثرة الموارد الطبيعية كالمعادن وكذلك الموارد الزراعية ، لكن مساحة الدولة قد تصبح نقطة ضعف من الناحية الأمنية إذ أن مساحة ليبيا الكبيرة

وعدد سكانها القليل يجعلها غير قادرة على حماية حدودها بشكل محكم من أي تدخل خارجي ، في مرحلة الحكم الملكي وفر تحالف الدولة الليبية مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ضامناً ورادعاً للدولة وحدودها ضد أي تدخل خارجي من دول الجوار وغيرها ، وتعزز ذلك بإقامة علاقة جيدة مع دول الجوار ، في المقابل عمد نظام القذافي إلى محاولة الاعتماد على القوة العسكرية فدخل في حروب مباشرة مع دول الجوار (تشاد 1979 - 1987 ومصر1977) ، وتدخلات في الشؤون الداخلية لبعض دول الجوار (تونس 1980 ، والسودان في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي).

2 - **الموارد الطبيعية :**

يُقصد بالموارد الطبيعية تلك الموارد التي هي هبة من الله كالمعادن والغابات والمحاصيل الزراعية ، وباستثناء النفط والغاز لا توجد موارد طبيعية ذات أهمية كبيرة ويجري استغلالها في ليبيا بالرغم من مساحتها الكبيرة نسبياً ، لكن النفط والغاز يشكلان عصب الاقتصاد الليبي وربما العامل الأكثر تأثيراً في السياسة الداخلية وكذلك الخارجية لليبيا خلال نحو خمسة عقود منذ اكتشافه . النفط هو الذي حول ليبيا منذ ستينيات القرن الماضي إلى دولة ريعية وجعلها محل اهتمام دولي بعد أن كانت دولة متلقية للمساعدات في العشرية الأولى من الاستقلال ، وكان لهذه النقلة في اكتشاف وتسويق النفط تأثيرها على السياسة الخارجية الليبية ، ولولا النفط فإن السياسة الخارجية الليبية في الغالب ما كانت لتأخذ مسارها الذي سارت عليه خاصة خلال العقود الأخيرة ، فقد شجعت عوائد النفط مع عوامل أخرى على بروز دور العامل القيادي السياسي وانغماس ليبيا في الشأن الخارجي بشكل كبير يفوق حجمها وقدراتها .

3 - **السكان :**

عامل السكان من العوامل الأساسية والمهمة المؤثرة في السياسة الخارجية للدولة سلباً وإيجاباً ، فعدد السكان وما يتمتعون به من قدرات علمية وإنتاجية ومدى تماسكهم ومدى قدرة الدولة على توظيف هذا العامل هو الذي سيحدد مكانة الدولة وقدراتها على التأثير على الأطراف الدولية الأخرى وتحقيق أهداف السياسة الخارجية ، قد يتحول العدد الكبير من السكان إلى عبء على الدولة ، كما أن بعض الدول ذات العدد القليل من السكان استعاضت عن ذلك برفع كفاءة وقدرة سكانها ، وتعتبر إسرائيل نموذجاً لهذا النوع من الدول .

مقارنة بمساحتها الكبيرة يعتبر عدد سكان ليبيا قليلاً ، وهو ما يلقي ثقلاً كبيراً للدفاع عن سيادة الدولة وحدودها ، لا يمكن كذلك الجزم بأن نوعية السكان في ليبيا

جيدة من حيث الكفاءة رغم بعض المؤشرات الخادعة المتعلقة بارتفاع نسبة التعليم بين الليبيين والتحاقهم بالمدارس .

الناحية الأخرى لعامل السكان تتعلق بدرجة الاندماج القومي بين السكان ، بعض الدول يضعف لديها هذا العامل بسبب وجود جماعات متمايزة عرقياً أو دينياً ، وهو ما يؤثر على استقرار الدولة وقوتها وتنعكس آثاره على سياستها الخارجية ، فبعض الدول تحوي جماعات لها امتدادات عرقية ما وراء حدودها ، هذا الامتداد قد يجعل بعض هذه الجماعات تدين بالولاء لجماعاتها بالخارج أكثر من ولائها للدولة ، وهو ما يهدد الوحدة الوطنية للدولة ويضعف سياستها الخارجية في مواجهة الوحدات الدولية الأخرى . يوجد في ليبيا جماعات من هذا النوع خاصة ، ففي الجنوب توجد قبائل التبو التي هي في معظمها قبائل تشادية فيما يعيش جزء منها داخل ليبيا ، كما توجد قبائل الطوراق التي تستوطن مساحات واسعة من الصحراء الكبرى وتنتشر في عدة دول أهمها النيجر حيث أغلبية هذه القبائل وكذلك في مالي والجزائر ، أما الطوارق الليبيون فهم أقلية تعيش في بعض مدن الجنوب الليبي وغدامس ، وعلى الجانب الشرقي من الحدود تعيش بعض القبائل الممتدة عبر الحدود الليبية المصرية (أهمها قبائل أولاد علي) حيث لا يمكن تمييز تركيبة السكان من النواحي الاجتماعية ، لكن الخطر الأكبر للقبائل الممتدة على الأمن القومي الليبي يأتي من الجنوب حيث الحدود الرخوة غير الخاضعة للسيطرة عليها بالكامل ، كما أن هذه الجماعات تعيش في ظروف قاسية تكاد تنعدم فيها سبل الحياة مما يجعلها تلجأ إلى الأراضي الليبية وهو ما يجعلها منبتا للمشاكل وعدم الاستقرار في ليبيا وفي المنطقة حيث تصبح بيئة مناسبة للحركات المتطرفة والإجرامية والاتجار في الهجرة غير الشرعية .

4 - طبيعة النظام السياسي :

يعتبر شكل النظام السياسي وأدائه عاملاً مهماً في شكل وصناعة السياسة الخارجية لأية دولة ، من يضع أهداف السياسة الخارجية للدولة ومن يصنع قراراتها مسائل تختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة النظام السياسي ، قد تخضع السياسة الخارجية من حيث الأهداف العامة على الأقل لنوع من التدخل من قبل المؤسسة التشريعية في دولة فيها توزيع للسلطات ونوع من التوازن بينها كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً ، بالرغم من أن السياسة الخارجية الأمريكية من اختصاص الرئيس ووزيره للخارجية ، يتابع الكونجرس الأمريكي السياسة الخارجية ويُصدق على المعاهدات ، ويحتاج الرئيس لموافقة الكونجرس على تعيين وزير الخارجية وعلى السفراء المعينين في العالم ، في نظم

أخرى السياسة الخارجية شأن مشترك بين الرئيس ووزير الخارجية كما هو الحال في فرنسا مع التأثير الأكبر للرئيس ، في النظم البرلمانية السياسة الخارجية بيد الحكومة ووزير الخارجية فيها . وإجمالاً لا يمكن القول بأن السياسة الخارجية لأية دولة بيد فرد بعينه من حيث وضع الأهداف وصناعة القرار كونها مسألة حيوية تتعلق بالمصالح العليا للدولة ، ولذا تحدد الدساتير أو التشريعات الجهة المعنية بإدارة السياسة الخارجية للدولة وربما توجهاتها العامة .

اختلفت السياسة الخارجية الليبية من حيث طبيعة أهدافها وآلية صناعة القرار في المرحلتين الملكية والعسكرية ، فالنظام السياسي الملكي ذو طبيعة محافظة تقوم علاقاته بالعالم الخارجي على الاحترام المتبادل ، على العكس من ذلك عمد نظام القذافي إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى القريبة منها كالدول المجاورة والبعيدة كالفلبين وبريطانيا مثلاً مدفوعاً بدوافع إيديولوجية ورغبة لدى رأس النظام في لعب دور الزعيم خارج حدود ليبيا ، بالرغم من أن دولة صغيرة مثل ليبيا غير مؤهلة للعب هذا الدور مثلما أن شخص معمر القذافي غير مؤهل للعب دور الزعيم في زمن لم يعد فيه للزعامات الكاريزمية أي دور يذكر على المستوى العالمي .

5 - القوة العسكرية للدولة :

تشكل القوة العسكرية أحد أهم أدوات السياسة الخارجية للدولة ، فالقوة العسكرية من الضروريات التي تحقق بها الدولة أهداف سياستها الخارجية ، وليس من الضروري أن تستخدم الدولة هذه القوة فهي قد تكون للردع وليس للاستخدام كما هو الحال في الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ، كما أن الحروب عادة ما تكلف المُعتدي والمُعتدى عليه لذا توضع في نهاية قائمة خيارات أدوات السياسة الخارجية ، حتى الدول الصغيرة في حاجة إلى حد أدنى من القوة العسكرية للدفاع عن سيادتها ضد أي عدوان خارجي قد يطال إقليم الدولة ، وهناك علاقة طردية بين أهداف السياسة الخارجية للدولة وقوتها العسكرية ، فالدولة تضع أهدافاً خارجية تكون قادرة للدفاع عنها بالقوة العسكرية إذا لزم الأمر ، وينطبق ذلك على القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية ، أما الدول التي لا تملك قوة عسكرية كافية فإنها لا تستطيع أن توسع من أهدافها ، هذا لا يعني البتة أن كل أهداف السياسة الخارجية تتحقق بالقوة العسكرية بل لعل القوة العسكرية لا تحتل مرتبة متقدمة في العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية بين العوامل الأخرى ، وهذا يختلف من حالة إلى أخرى .

خلال فترة الحكم الملكي لم يكن في ليبيا إلا قوة رمزية صغيرة من الجيش الليبي

الذي تأسس في 9 أغسطس 1940 قبل إعلان استقلال الدولة عام 1951 ، فقد ساهم في تحرير ليبيا من الايطاليين إبان الحرب العالمية الثانية إلى جانب قوات الحلفاء وتحديداً الإنجليز ، ولم يكن لهذا الجيش دور يذكر في سياسة ليبيا الداخلية والخارجية ، فقد اعتمد النظام الملكي على معاهدتي الصداقة الموقعتان مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية كضامن لأمن وسيادة الدولة من أي عدوان خارجي ، كما اعتمد على ميليشيا محلية اسمها قوة دفاع برقة .

بعد انقلاب سبتمبر 1969 عمد القذافي إلى بناء قوة عسكرية كبيرة معتمداً على إيرادات النفط وفرض الخدمة الإلزامية في الجيش على المواطنين ، وكانت هذه القوة أداة فاعلة في السياسة الخارجية الليبية استخدمت لغزو تشاد في أواخر السبعينيات ، كما استخدمت في قتال محدود ضد مصر عام 1977 ، وأُرسلت قوات للتدخل إلى جانب عيدي أمين في حربه الخاسرة ضد تنزانيا في منتصف عقد السبعينيات ، وكذلك بعض التدخلات المحدودة في دول أفريقية أخرى كأفريقيا الوسطى . ولكن بالإجمال يمكن القول إن هذه القوة العسكرية فشلت كأداة من أدوات السياسة الخارجية في تحقيق الأهداف التي رسمها النظام العسكري .

6 - الإيديولوجيا السائدة :

الحديث عن الإيديولوجية في ليبيا كعامل من العوامل المؤثرة في سياستها الخارجية أمر يفرض نفسه ، كونه قد أحدث تأثيراً واضحاً بين مرحلتي الحكم الملكي ومرحلة الحكم الشمولي ، ففي المرحلة الأولى لم تكن هناك إيديولوجية رسمية للنظام الملكي ، وبالتالي لم تكن سياسة ليبيا الخارجية تخضع لأي تأثير إيديولوجي رغم أن الطابع الديني الدعوي للحركة السنوسية التي يعتبر الملك إدريس سليلها وآخر زعمائها قد ألقت بظلالها فيما يتعلق بتعامل الدولة مع الاتحاد السوفييتي وباقي النظم الشيوعية كونها نظما تقوم على إنكار الأديان ، في المقابل كانت الفترة الثانية فترة إيديولوجية بامتياز اخترع خلالها رأس النظام السياسي ما أطلق عليه نظرية سياسية (النظرية العالمية الثالثة) ، مثل معظم الإيديولوجيات فقد كان الموقف الرسمي يسعى لتصدير وتسويق هذه الإيديولوجيا ، وقد أصبح ذلك ضمن أولويات أهداف السياسة الخارجية الليبية ، فتمت ترجمة وطباعة الكتاب الأخضر بأكثر من 60 لغة في العالم بغية نشره وتوزيعه على أوسع نطاق ممكن لتحويل العالم إلى معتنقين له وكأنه دين جديد كما وصفه القذافي نفسه ، وأصبح من أهداف السياسة الخارجية التبشير بأطروحات النظرية العالمية الثالثة .

7 – القيادة السياسية :

تلعب القيادة السياسية دوراً مهماً في السياسة الخارجية وخاصة في الدول النامية ،

حيث تكون القيادة السياسية في الكثير من الأحيان نموذجا تقليديا كاريزميا كالذي يشير إليه ماكس فيبر ، وهو نموذج يعتمد على ما يحظى به القائد السياسي من تقدير وإعجاب وثقة فيما له من قدرات خارقة (نموذج البطل) ، كما أن بعض المجتمعات تعطي للميراث الاجتماعي اعتبارا مهما يقوم على الاعتراف للقائد بدور الحامي الواجب طاعته لحماية القبيلة أو العشيرة أو الجماعة أو الدولة ، وبالطبع فإن نموذج القائد البطل يختلف عن النموذج القانوني من القيادات الذي لا يستند على البطولة أو القيام بالخوارق من الأفعال بل يستند على القانون ونصوصه ، والنموذج الأخير هو السائد في الدول الديمقراطية المستقرة .

بالنسبة لليبيا شهدت نوعين من النماذج القيادية ، نموذج القائد التقليدي الذي يحظى بالثقة والاحترام المتمثل في الملك إدريس المكلل بطابعه الديني السنوسي ، والنموذج البطولي الذي حاول القذافي أن يجسده من خلال محاولة تقلده أدوار الزعيم العربي أو الأفريقي أو ربما العالمي ، في حالة الملك إدريس لم تكن له طموحات شخصية إذ كان رجلاً زاهداً في السلطة ، ولذا فقد سعى إلى الحفاظ على الدولة التي ولدت على يديه ، لذا كانت رؤيته في السياسة الخارجية تميل إلى العزلة والتفرغ لبناء ليبيا ، أما في حالة نموذج القذافي فقد انغمس في السياسة الخارجية وأغرق الدولة بإمكانياتها المتواضعة في أدوار كبيرة مما سبب خللاً في أدائها وأدى إلى فشل هذه السياسة وانهيار النظام برمته لأسباب تتعلق بفشل الأداء على المستويين الداخلي والخارجي .

ثانياً : أهداف السياسة الخارجية الليبية

السياسة الخارجية للدولة تعكس أهدافها وطموحاتها في تعاملها الخارجي مع باقي أطراف النظام الدولي ، ولذا فإن الدولة معنية بتحديد أهدافها التي ترغب في تحقيقها من وراء تلك السياسة ، غير أن وضع الأهداف ليست مسألة مزاجية أو منفعية مطلقة تخضع لرغبات صانعي القرار ، الأهداف التي تضعها الدولة لنفسها يجب أن تتصف بالواقعية والقابلية للتحقيق بما يتوفر لها من موارد وإمكانيات وما تتيحه باقي الظروف البيئية الداخلية والخارجية من فرص للأهداف المنتقاة ، ولذا تعرف أهداف السياسة الخارجية بأنها «التفضيلات المتعلقة بالأشكال المستقبلية المحتملة ، أي الأوضاع التي تود الوحدة الدولية أن تحققها في البيئة الخارجية وذلك بالتأثير في النسق الدولي أو في الوحدات الدولية الأخرى من خلال تخصيص بعض الموارد» [9] .

كل الدول تقريباً وخاصة الدول الصغيرة المحدودة الإمكانيات ملزمة بمراعاة البيئة الداخلية والخارجية في سياستها الخارجية ، الدور الذي يمكن أن تقوم به الدولة

في هذه السياسة يبنى على الوضع البيئي المحيط بصانعي السياسة الخارجية ، وتشمل تلك البيئة موقع الدولة ومساحتها ، وعدد السكان ونوعهم ، والموارد الاقتصادية المتاحة ، والوضع الاقتصادي للدولة (اقتصاد صناعي أو زراعي ، متطور أو بدائي ، دولة مصدرة أو مستوردة ، الدخل القومي ودخل الفرد ، تلقي المساعدات أو منحها) ، وكذلك القدرات العسكرية للدولة ، والوضع الإقليمي والدولي . بعض الدول الصغيرة أو ذات القدرات المحدودة تحاول أن تلعب دوراً في سياستها الخارجية يفوق تلك القدرات المتوفرة ، وهو ما يمكن تشبيهه بقاطرة ذات محرك ضعيف تحاول قطر عربات ثقيلة جداً تتجاوز قدرة المحرك ، القاطرة في هذه الحالة ربما تتحرك ببطء شديد أو ربما لن تتحرك على الإطلاق نحو الهدف . الدول الكبرى التي تستحوذ على إمكانيات وقدرات عالية تستطيع أن تلعب دوراً أشمل وأوسع وأن ترفع من سقف أهدافها الخارجية ، وهذا ما يجعل هدف الأمن القومي الأمريكي يمتد إلى معظم أرجاء العالم ، فأمن الخليج العربي يرتبط بالأمن القومي الأمريكي لأنه يشكل مصدرا مهما لواردات النفط الأمريكي .

انحصرت أهداف السياسة الخارجية الليبية في العهد الملكي ـ باعتبارها دولة حديثة الاستقلال والتكوين ـ في الحفاظ على استقلال وسيادة ليبيا ، وهو ما عبر عنه الملك إدريس بمقولته الشهيرة : «المحافظة على الاستقلال أصعب من نيله» ، وكان تحقيق هذا الهدف في بداية الاستقلال يقتضي تأمين قدر كاف من المساعدات الاقتصادية التي كانت تشكل المصدر الرئيسي للدخل القومي قبل اكتشاف النفط ، وكانت هذه المساعدات تأتي أساساً من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ولذا مُنحت هاتان الدولتان قواعد وتسهيلات عسكرية في ليبيا في مطلع الخمسينيات ضمنت لها الحماية أيضاً ، يأتي بعد ذلك هدف اتباع سياسة خارجية تقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين .

بعد الانقلاب العسكري الذي قاده القذافي حدث تغيير جارف في مجرى السياسة الخارجية الليبية ، أصبح على رأس قائمة الأهداف التي تبناها الإنقلابيون هدف تحقيق الوحدة العربية ، انعكس ذلك على أداء السياسة الخارجية الليبية في محاولة إقامة علاقات تكامل مع العديد من الدول العربية (مصر وتونس والجزائر والسودان وسوريا والمغرب) في تواريخ مختلفة خلال المدة من 1969 إلى 1984 ، وانتهت جميع هذه المحاولات بالفشل نتيجة اكتشاف جميع هذه الدول عدم جدية النظام الليبي في مساعي تحقيق الوحدة واتخاذها من طرف القذافي مجرد دعاية للظهور بمظهر الزعيم القومي الوصي على الوحدة العربية . ومع فشل كل برامج الوحدة العربية بحلول التسعينيات رفع معمر القذافي شعار الوحدة الأفريقية كهدف أساسي للسياسة الخارجية الليبية وهو

الهدف الذي امتد العمل على تحقيقه منذ منتصف التسعينيات وحتى نهاية نظام القذافي عام 2011 .

ثالثاً : أدوات السياسة الخارجية الليبية

الوسائل المتاحة في السياسة الخارجية تعني تلك التي بواسطتها يتم تحقيق أهداف السياسة الخارجية ، وهناك تصنيفات مختلفة لهذه الأدوات ومنها :

1 - الأدوات الاقتصادية :

تعتبر الموارد الاقتصادية من أهم أدوات السياسة الخارجية فقد تستخدم كوسيلة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية عن طريق الضغط أو التهديد أو الإغراء أو التلويح بها في وجه الخصم أو الأطراف الدولية الأخرى ذات العلاقة ، ومن الإنصاف القول أن ما توفر من موارد اقتصادية خلال العهد الملكي كان محدودا للغاية بل إنه يكاد يكون معدوماً ، إذ لم يكن النفط قد اكتشف في ليبيا خلال السنوات الأولى من الاستقلال وكانت ليبيا عبارة عن واحدة من أفقر دول العالم إن لم تكن أفقرها ، وكانت دولة تعتمد كلياً على المساعدات ، كما كان معظم دخل الدولة المتواضع هو عبارة عن عائد إيجارات القواعد العسكرية البريطانية والأمريكية في ليبيا وبعض المساعدات الدولية ، حيث كان بند الإيجارات عشية الاستقلال عام 1951 يقدر بنحو 1.5 مليون جنيه كما أن ميزانية الدولة الليبية في العام 56 ـ 1957 كانت 11.5 مليون جنيه كان فيها 3 ملايين جنيه فقط عوائد محلية [10] ، لذا لم يكن منتظراً من دولة صغيرة فقيرة أن يلعب الجانب الاقتصادي إلا دوراً سلبياً في سياستها الخارجية ، فليبيا دولة متلقية للمساعدات بل إن المساعدات هي مصدر بقائها واستمرارها ، لذا يمكن القول بأن العامل الاقتصادي كان عامل ضعف في السياسة الخارجية الليبية .

في المقابل توفرت لنظام القذافي عائدات ضخمة من حاصل مبيعات النفط والغاز في ليبيا ، وفيما لم تظهر هذه العائدات في شكل إنفاق على المستوى الداخلي برزت كأبرز محركات السياسة الخارجية ، فقد دأب نظام القذافي على استخدام عائدات النفط كأداة مهمة من أدوات السياسة الخارجية ، من خلال الهبات والمساعدات والرشاوى والاستثمار في الدول النامية أو الصفقات التجارية والعسكرية والأرصدة في الدول المتقدمة ، فقد وعد القذافي خلال السنوات الأخيرة من حكمه باستثمار مبلغ 100 مليار دولار في أفريقيا في حال موافقة الدول الأفريقية على تشكيل حكومة اتحادية تابعة للاتحاد الأفريقي ! كما تم اكتشاف وجود مبالغ تتراوح ما بين 100 إلى 150 مليار دولار في أوروبا وأمريكا في شكل استثمارات وحسابات مختلفة عقب صدور قرار مجلس الأمن رقم 1973 الصادر بشأن الوضع في ليبيا ، غير أن المؤكد أن هذه الموارد الاقتصادية تم استخدامها للدعاية

لشخص رأس النظام ونظريته .

2 - الأدوات الدبلوماسية :

تعتبر الدبلوماسية أهم أدوات السياسة الخارجية على الإطلاق كونها تتضمن عملية تمثيل وتفاوض بين الوحدات الدولية في نطاق العمل على تحقيق أهداف السياسة الخارجية [11]، وقد تطورت الدبلوماسية في العالم مما يطلق عليه الدبلوماسية التقليدية التي تعتمد على السرية وفي نطاق ضيق بين الحكام إلى الدبلوماسية المعاصرة التي لا تعتمد على السرية وتستعين بالدبلوماسيين المحترفين ، كما أخذت الدبلوماسية المعاصرة أسلوب العمل الثنائي والجماعي عبر المنظمات والمؤتمرات والقمم ، وبالنسبة لليبيا فقد لجأ نظام القذافي إلى استخدام كل أنواع الدبلوماسية بما فيها نوع من الدبلوماسية التقليدية السرية التي لا توثق فيها لقاءاته المغلقة مع الرؤساء والسياسيين والمعارضين من قبل وزارة الخارجية ، كما استخدم بكثافة دبلوماسية المنظمات والقمم حيث كانت ليبيا تستضيف الكثير من القمم الكبيرة لغرض الدعاية ، فقد كانت وسائل الإعلام الرسمية الليبية تذكر اسم معمر القذافي مقروناً بعبارات من قبيل : رئيس اتحاد المغرب العربي ورئيس القمة العربية ورئيس القمة الأفريقية ـ الأوروبية والتي تولاها دفعة واحدة بسبب استضافة هذه القمم في الغالب .

3 - الأداوات العسكرية :

لم تعتمد السياسة الخارجية الليبية خلال فترة الحكم الملكي على القوة العسكرية كأداة أو رادع لتحقيق أهداف هذه السياسة ، إذا اكتفى النظام الملكي ببناء قوة عسكرية رمزية لحماية الأمن ، إذ كانت علاقات ليبيا الدبلوماسية الجيدة المتوازنة مع الدول الكبرى ودول الجوار كفيلة بتجنبيها الحاجة لوجود قوة عسكرية كبيرة لحماية استقلالها وأمنها القومي ، إضافة لما سبق لم تكن إمكانيات ليبيا المادية والبشرية لتسمح لها ببناء قوة عسكرية مسلحة بشكل جيد .

على العكس مما سبق قام الانقلابيون العسكريون وبسيطرة من ثقافتهم العسكرية بإحداث وضع في ليبيا يمكن أن نطلق عليه عسكرة الدولة ، إذ فرضت الخدمة العسكرية على الجميع ، وتم عقد صفقات عسكرية كبيرة خاصة مع الاتحاد السوفييتي السابق ، وتم اللجوء إلى القوة العسكرية عدة مرات في التعامل مع دول مجاورة وغير مجاورة .

4 - التحالفات :

من المعلوم أن التحالفات الدولية هي أحد الأساليب التي قد تلجأ إليها الدولة لتحقيق الأهداف التي لا تستطيع تحقيقها بشكل منفرد[12]حيث تعمل على تنسيق نشاطاتها مع الآخرين الذين يشاركونها نفس الهدف ، ورغم استمرار وجود الحلف الأطلسي لأكثر

من ستين عاماً إلا أن الأحلاف العسكرية تبقى وسيلة مستهجنة في العلاقات الدولية في مقابل الأمن الجماعي ، ودون الخوض في مفهوم الأحلاف فإن ليبيا باعتبارها دولة صغرى ليست مؤهلة لأن تلعب دوراً في أي تحالف يمكن أن يؤثر في السياسة الدولية ، إن غاية الأمر في هذا الشأن هو الانضواء تحت مظلة تحالف ما تقوده دولة أو أكثر من الدول الكبرى وهو ما يكلف الدولة غالباً فقدان جزء من سيادتها أو استقلالية قرارها على الأقل ، أما التحالفات الإقليمية المحتملة ـ التي تقع ليبيا في دائرتها ـ فهي في الغالب تحالفات ضعيفة سواء كانت عربية أو أفريقية.

5 - الأدوات الدعائية والاستخباراتية :

الأدوات الدعائية هي أدوات تسعى الدولة من خلالها إلى التأثير في الجمهور لتبني أو تأييد أو لقبول سياستها الخارجية ، والجمهور المقصود هنا هو التابع لوحدات دولية أخرى إلى جانب جمهور الوحدة الدولية صاحبة السياسة الخارجية باعتبارها امتدادا للسياسة الداخلية ، وحتى تنجح الدعاية في تحقيق أهدافها لابد أن تتسم بالبساطة والقدرة على جذب الانتباه والاهتمام والقابلية للتصديق وعدم التناقض مع التكرار المستمر لها[13] حتى ترسخ في الأذهان كحقيقة وإن لم تكن كذلك .

في هذا السياق يشار إلى الدعاية المكثفة التي لجأ لها نظام القذافي عبر كل وسائل الإعلام والنشر لشخص الزعيم القائد ونظريته المزعومة وأهميتها في حل مشاكل البشرية ! هذا ما جعل الدعاية أداة مهمة في السياسة الخارجية الليبية خلال فترة الحكم الشمولي العسكري المؤمن بتصدير الثورات .

أما ما يتعلق بـالأدوات الاستخباراتية فتعني قدرة الدولة على تحصيل المعلومات الضرورية عن موضوع ما بما يضمن اتخاذ قرار سليم بشأنه في السياسة الخارجية ، وقد دأب نظام القذافي على استخدم أجهزة المخابرات الليبية التي كان لها النفوذ الأكبر في السفارات الليبية بالخارج ، وكانت هذه الأجهزة تعمل بالدرجة الأولى على ملاحقة المعارضين الليبيين بالخارج من خلال تجميع المعلومات حولهم بل وتصفيتهم جسدياً كما حصل في مطلع ثمانينيات القرن الماضي .

رابعاً . صنع السياسة الخارجية في ليبيا:

عملية صنع السياسة الخارجية هي عملية معقدة تشارك فيها السلطات التنفيذية المعنية بالسياسة الخارجية وسلطات وأجهزة أخرى كالبرلمان ، وجماعات ومؤسسات غير رسمية مع تفاوت درجة تأثير هذه المؤسسات والأجهزة الرسمية وغير الرسمية[14] ، ومع الأخذ في الاعتبار ما سبق إلا أن دور القيادة السياسية يبدو الأكثر تأثيراً في الحالة الليبية .

أجهزة صنع السياسة الخارجية :

كان جهاز صنع السياسة الخارجية في فترة الحكم الملكي واضحاً جلياً متمثلاً في الملك الذي يمثل السلطة التنفيذية والرئيس الأعلى للدولة [15] ، صلاحيات الملك المتعلقة بالسياسة الخارجية واسعة جداً فهو الذي يعلن الحرب ويبرم المعاهدات ويصدق عليها بعد موافقة مجلس الأمـة[16] ، والملك يعين ويقيل الممثلين الدبلوماسيين بناء على ما يعرضه عليه وزير الخارجية ويقبل اعتماد رؤساء البعثات السياسية الأجنبية لديه[17] ، غير أنه يباشر هذه السلطات من خلال وزرائه[18] ، ويعتبر مجلس الوزراء المسؤول المباشر على ممارسة هذه السلطة من خلال وزارة الخارجية باعتباره المسؤول عن إدارة شؤون الدولة الداخلية والخارجية[19] ، غير أن الصلاحيات الواسعة للملك في صنع السياسة الخارجية لم تعكس تدخلاً واضحاً للملك في هذه العملية كما دلت عليه الخبرة .

دور القيادة السياسية في صنع السياسة الخارجية :

تلعب القيادة السياسة دوراً مهماً في صناعة السياسة الخارجية ، إن الطريقة التي يصل بها القائد السياسي إلى السلطة تنعكس على طريقة إدارة السياسة الخارجية ، فالانقلابيون من العسكر الذين يستولون على السلطة بالقوة يميلون إلى الشمولية في كل شيء بما في ذلك السياسة الخارجية . بعد انقلاب سبتمبر 1969 انفرد معمر القذافي بمعظم السلطات في الدولة ، فبعد إلغاء الدستور وصدور الإعلان الدستوري مُنحت صلاحيات تشريعية وتنفيذية واسعة لمجلس قيادة الثورة الذي يتكون من مجموعة من صغار ضباط الجيش القائمين بالانقلاب ويرأسه القذافي نفسه ، فهذا المجلس هو الذي يعلن الحرب ويعقد المعاهدات ويعين الممثلين للدولة في الخارج ويقبل اعتماد البعثات الدبلوماسية في ليبيا[20] ، غير أن القذافي تخلص من مجلس قيادة الثورة تدريجياً وخاصة بعد محاولة الانقلاب التي جرت عام 1975 واشترك فيها بعض أعضاء المجلس ، ومنذ منتصف السبعينيات أصبح معمر القذافي يتمتع بصلاحيات واسعة في السياستين الداخلية والخارجية دفعته للإعلان عن ابتكار ما أسماها النظرية العالمية الثالثة شرح فحواها في ما أطلق عليه الكتاب الأخضر ، وأبعد من ذلك فإنه فرض تطبيقها وكيَف مؤسسات الدولة الليبية وفق هذه النظرية ، ورغم الزعم بأن السياسة الخارجية تصنع في ما أطلق عليه المؤتمرات الشعبية الأساسية وتنفذ بواسطة وزارة الخارجية «اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي» ، وبالرغم من زعمه المتكرر منذ عام 1977 بأنه لم يعد يحكم إلا أن واقع الأمر كان مختلفاً ، لقد كان معمر القذافي يحكم قبضته على كافة السلطات والسياسات بما فيه السياسة الخارجية ، فقد أصدر ما كان يسمى بمؤتمر الشعب العام (البرلمان) في ليبيا وثيقة الشرعية الثورية في دورته بتاريخ 2 ـ

9 مارس 1990 باعتبار كل توجيهات وترشيد قائد الثورة تعليمات واجبة التنفيذ ! ولذا فإن وزارة الخارجية تحولت إلى مجرد منفذ لهذه للتعليمات والترشيد الذي يصدر عن معمر القذافي .

لقد تحولت عملية صناعة السياسة الخارجية في ليبيا إلى مزاج فردي لا يراعي أصول مراحل صنع القرار وما يسبقه من دراسة ووضع بدائل على يد فنيين ومختصين بصناعة القرار في وزارة الخارجية ، وقد انعكس ذلك على أداء السياسة الخارجية الليبية ومخرجاتها ، فدخلت في فوضى وأزمات كثيرة مع الخارج .

خامساً : مخرجات السياسة الخارجية الليبية

إن مخرجات السياسة الخارجية تتعلق بالقرارات والسياسات التي تتبعها الدولة في سياستها الخارجية ، وهي محصلة عملية معقدة من المدخلات البيئية التي تؤثر على السياسة الخارجية للدولة من الداخل والخارج ، وسنحاول حصر أبرز هذه المخرجات تجاه بعض القضايا على النحو التالي :

1 - من العزلة إلى التدخل :

تتفاوت درجة تعاطي الدولة مع الشأن الخارجي نتيجة عوامل مختلفة تتيح للدولة أو تدفعها للتدخل في الشأن الخارجي أو تجبرها على الانكماش أو العزلة ، ودرجة تأثير هذه العوامل ليست واحدة لدى دول العالم ، فالدول الكبرى نتيجة قدراتها الكبيرة ومصالحها المتعددة تنتهج سياسة أكثر تدخلاً في الشأن الخارجي تجاه الوحدات الدولية الأخرى أو النسق الدولي برمته ، وتعتبر الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين وروسيا مثالاً لهذه الحالة ، في المقابل لا تمتلك الدول الصغرى الرغبة ولا تسعفها قدراتها على التعاطي مع الشأن الخارجي إلا بشكل محدود .

ليبيا دولة صغيرة فعدد سكانها محدود (نحو 6 ملايين نسمة) ، ومساحتها الكبيرة لا تشكل لها ميزة كونها صحراء في معظمها ، ولا تشكل هذه المساحة أهمية إلا لجهة ما تزخر به في باطنها من ثروات نفطية ، نوعية السكان من حيث القدرات العلمية والوظيفية لم تكن كافية لإبراز ليبيا كقوة إقليمية كما هو الحال مثلاً بالنسبة لإسرائيل التي لها نفس عدد السكان تقريباً ومساحة صغيرة جداً مقارنة بليبيا ، السنوات العشر الأولى ما بعد الاستقلال كانت معركة من أجل البقاء في دولة من بين أفقر الدول في العالم ، ولذا فقد كانت سياساتها أقرب إلى العزلة ، ورغم ظهور النفط في العشرية الثانية من الاستقلال كمورد مهم إلا أن ليبيا ظلت في ظل الملك إدريس تتبع سياسة أقرب إلى العزلة دافعها الاهتمام بالشأن الداخلي لتوظيف عائدات النفط لصالح تنمية المجتمع الليبي المتخلف .

الجدول رقم (1) يعقد مقارنة لبعض عناصر السياسة الخارجية الليبية في المراحل الرئيسية الثلاث

الموضوع	مرحلة الحكم الملكي	مرحلة الحكم العسكري الشمولي	مرحلة ما بعد ثورة 17 فبراير (تصوري)
من حيث الأهداف	- المحافظة على الاستقلال	- الدعاية لرأس النظام . - البحث عن الزعامة لرأس النظام.	- المصالح العليا للدولة الليبية وأمنها . - رعاية الليبيين في الخارج.
من حيث استخدام الأدوات المتاحة : 1 - الموار الاقتصادية	-لم تتوفر للدولة إمكانيات اقتصادية كافية.	- استخدمت الموارد الاقتصادية بشكل كبير .	- يمكن ترشيد الموارد الاقتصادية واستخدامها في أضيق نطاق .
2- الدبلوماسية	- لعبت الدبلوماسية دورا أساسيا .	- لم تستخدم بشكل مناسب.	- يجب التعويل على هذه الوسيلة .
3 - القوة العسكرية	- لم تكن من بين الوسائل المطروحة .	- تم اللجوء إلى هذه الوسيلة عدة مرات .	- يمكن أن تكون هناك قوة للدفاع عن سيادة الدولة فقط .
4 - التحالفات	- تم الاعتماد على التحالف مع بريطانيا والولايات المتحدة .	- لم تنجح الدولة في ايجاد تحالف ما وتم الاعتماد على مصدر واحد للتسلح .	- الاعتماد على التعاون وعدم الانزلاق إلى التحالفات .
5 - الوسائل الدعائية	- لم يتم التركيز على الجانب الدعائي .	- تم اللجوء للدعاية والتضليل بشكل مكثف .	- التعريف بالسياسة الليبية الخارجية بشكل معتدل .
6 - الوسائل الاستخباراتية	- لم يتم التركيز على هذا الجانب .	.تم التركيز عليه بشكل مكثف .	. التركيز عليه بما يخدم المصالح العليا للدولة .
من حيث صناع السياسة الخارجية	- الملك . - رئيس الوزراء . - وزير الخارجية .	- رأس النظام معمر القذافي. - أجهزة منفذة .	حسب الدستور : - البرلمان . - رئيس الدولة . - أو وزير الخارجية
من حيث مخرجات السياسة الخارجية	- علاقات متوازنة . - نوع من العزلة .	- الدولة المنبوذة . - الدولة المتدخلة	.- علاقات متوازنة واستقرار . - تحقيق المصالح العليا للدولة والمواطن وعدم التدخل في شؤون الآخرين.

الفترة التي تلت انقلاب 1969 شكلت أداءً جديداً في السياسة الخارجية الليبية يقوم على التدخل في كل القضايا الإقليمية والدولية تقريباً ، دافعها الطبيعة الإيديولوجية للنظام التي تدعي امتلاك رؤية تجاه كل القضايا والأحداث في العالم ، وكذلك نظرة رأس النظام إلى نفسه كزعيم مؤهل لحل كل مشاكل العالم التي يرى أنه قد أوجد لها حلاً من خلال ما أطلق عليه الكتاب الأخضر أو ما يقدمه من مبادرات ، ومعتمداً على ثروات ليبيا النفطية وتفرده بالسلطة تحولت السياسة الخارجية في ليبيا إلى واحدة من السياسات التدخلية في العالم ، كل ما حصل في السياسة الخارجية الليبية خلال ما يزيد على أربعة عقود يجسد تقريباً هذه الادوار :

أ – دور الزعيم العربي : رأى معمر القذافي في نفسه القائد المكلف بتحقيق الوحدة العربية وحل القضية الفلسطينية ، بالرغم من أن أحداً لم يطلب منه ذلك ولا أحد يعتقد أن ذلك وفق جميع المعطيات في إمكانه ، دخل فيما لا يقل عن سبعة مشاريع للتكامل والوحدة مع الدول العربية على مدى العقدين الأولين من عمر الانقلاب لم ينجح واحد منها .

ب – دور الزعيم الأفريقي : بعد فشل جهوده للعب دور الزعيم العربي تحول معمر القذافي إلى التصدي للعب ذلك الدور على المستوى الأفريقي ، مستغلاً في ذلك ثروات ليبيا النفطية وفقر معظم الدول الأفريقية لشراء المواقف ولعب دور الزعيم الذي سيحقق وحدة أفريقيا .

ج – دور الزعيم الإسلامي : بالرغم مما عرف عن معمر القذافي من سخريته من الدين وعدم تقديسه للقرآن ـ الذي حذف منه بعض الآيات ـ وللرسول الذي لا يذكره إلا باسمه المجرد دائماً إلا أنه أطلق على نفسه لقب قائد القيادة الإسلامية العالمية ! وهو تجمع لبعض الشخصيات غير الرسمية الهامشية التي جذبها بالمال .

د – دور الزعيم العالمي : بحث القذافي دائماً عن دور عالمي أحياناً في حركة عدم الانحياز وأحياناً أخرى في مؤتمرات إقليمية كبيرة مثل القمة الأفريقية العربية والقمة الأفريقية الأوروبية ليظهر كزعيم لهذه القمم .

2 – القضية القومية والفلسطينية كورقة للشرعية والزعامة :

لعل من أبرز التأثيرات الخارجية التي تفاعلت في ليبيا وألقت بظلالها على السياستين الداخلية والخارجية على مدى عدة عقود هي القضايا القومية العربية وخاصة القضية الفلسطينية والخطاب الناصري التحريضي وهزيمة 1967 ، ولعل انقلاب 1 سبتمبر هو المحصلة لهذه التطورات ، كان لابد من التغيير في ليبيا ومواكبة التطورات على مستوى التحديث الحاصل في الداخل والحراك القومي في المحيط الخارجي ، لكن

استجابة النظام كانت بطيئة ، الملك إدريس رأس النظام كان قد أصبح متقدماً في السن (80 عام) وزاهداً في الحكم ، وقد غادر ليبيا في رحلة علاج كانت الأخيرة ، في الداخل استغل ضابط صغير السن (27 سنة) والرتبة (ملازم أول) يدعى معمر القذافي هذه الظروف المحتقنة لقيادة انقلاب عسكري ، كانت أبرز عوامل الشرعية التي اعتمد عليها الانقلابيون هي البعد القومي ، وتبني ليبيا لدور الدولة القائدة للعمل القومي العربي ، فقد رأى معمر القذافي نفسه كزعيم مؤهل لهذه المهمة وليخلف جمال عبد الناصر في انجازها .

انطلاقاً من المعطيات السابقة تمحورت السياسة الخارجية الليبية على مدى أكثر من عقدين من الزمن (1969 ـ 1992) حول القضايا القومية العربية ظاهرياً على الأقل ، فقد دخلت ليبيا في برامج دعم للقضية الفلسطينية والاندماج القومي في ظاهرها ، ومنها مشروع قومية المعركة الذي يتضمن حشد الإمكانيات العربية لتحرير فلسطين ! مروراً بعدة تجارب فاشلة للوحدة بين ليبيا وعدة دول عربية (مصر ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، سوريا) ، ووصولاً إلى ما أسماه معمر القذافي مشروع الاتحاد العربي الذي كان مصيره الفشل أيضاً ، ويعود السبب الرئيسي في ظهور هذه المشاريع والبرامج إلى بحث معمر القذافي على دور كزعيم قومي ولاكتساب الشرعية على المستويين المحلي والعربي ، أما فشلها فيعود إلى عدم جدية الطرح وأهدافه وعدم الثقة في شخص معمر القذافي المتقلب المزاج ، وقد حاول القذافي أن يقنع الغرب خلال ثورة 17 فبراير أن التخلص من نظامه سوف يشكل خطراً على إسرائيل ، ما يعني أن هدف بقائه في السلطة هو الأساس وليس إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الدخيل كما كان ينادي به دائماً .

3 - الدخول في التحالفات والصراعات الدولية والإقليمية :

صرح معمر القذافي في بعض خطبه الكثيرة جداً ـ والتي صدرت في أكثر من 40 مجلداً ـ بأنه لا وقت لديه للعناية بالشأن الداخلي بالنظر إلى انشغالاته الكثيرة بالشأن الدولي ! كانت ليبيا أكثر الدول الأفريقية انخراطاً في التنظيمات الإقليمية[21] (جامعة الدول العربية ، اتحاد المغرب العربي ، تجمع دول الساحل والصحراء ، الاتحاد الأفريقي ، السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا) ، بل لعله من نافلة القول إن معمر القذافي هو مخترع تجمع دول الساحل والصحراء وممولة ، وليس في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية أو الاتحاد الأفريقي تفسير لمثل هذه التجمع الذي لا يخضع للمعيار الجغرافي المعمول به فيهما في مجال المنظمات (شرق ، غرب ، شمال ، جنوب ، وسط) ، كما أن لمعمر القذافي اليد الطولى في استبدال منظمة الوحدة الأفريقية بالاتحاد الأفريقي الذي لم يكن في الغالب إلا استبدال في الأسماء وليس في المحتويات .

على مستوى النظام الدولي كان معمر القذافي يرى في نفسه لاعباً دولياً يتعاطى مع كل القضايا الدولية ، ففي أجواء الحرب الباردة كان يزعم أنه من قادة عدم الانحياز ، تلك الحركة التي كانت تحتضر في سبعينيات القرن الماضي بعد وفاة معظم قادتها المؤسسين الذين لم يبق منهم آنذاك إلا تيتو رئيس يوغسلافيا . بل بلغت جرأة القذافي الحد الذي ظل فيه يطالب بإعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة وقام بتمزيقه أمام مرأى من دول العالم على منصة الجمعية العامة ، وهي وإن كانت دعوة مشروعة فإن ليبيا بمفردها وبإمكانياتها البسيطة ليست مؤهلة لتغيير هذه المنظمة الدولية العريقة .

في المقابل تورط النظام الليبي في قضايا إرهاب طالت دولا كبرى مثل حادثة إسقاط طائرة الركاب الأمريكية فوق قرية لوكربي الاسكتلندية ، واسقط طائرة ركاب فرنسية فوق النيجر ، ودعم الجيش الجمهوري الايرلندي بالسلاح ، ومع انهيار الاتحاد السوفييتي ومرحلة الحرب الباردة انتهت فرصة معمر القذافي في اللجوء لمن كان يسميه الصديق في مسائل التسلح والحصول على الدعم والتأييد ، تحولت ليبيا في السنوات التي تلت نهاية الحرب الباردة إلى دولة منبوذة ، وأصبحت مدانة بالقضايا المشار إليها وهو ما جعل النظام يعيد ترتيب سياساته الخارجية من أجل قبولها كدولة سوية خاصة بالنسبة للدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، ومع اشتداد الضغوط الدولية التي بلغت أوجها بالغزو الأمريكي للعراق عام 2003 أصبح معمر القذافي جاهزاً لتقديم تنازلات بدون حدود ، وهو ما حصل فعلاً خلال العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين ، التنازل عن البرنامج النووي الليبي بالكامل للولايات المتحدة الأمريكية ، إضافة إلى تسليم المتهم في قضية تفجير طائر البانام (قضية لوكربي) ، وتلا محاكمة هذا المتهم وإدانته دفع ليبيا لتعويضات تقارب الثلاثة مليارات دولار لضحايا الطائرة الأمريكية ، وفتح المجال للمفتشين الأمريكيين للتفتيش عن الأسلحة الكيماوية والتخلص منها ، وتسليم ملف دعم الجيش الجمهوري الايرلندي لبريطانيا ، والإفراج عن الممرضات البلغاريات المتهمات في قضية حقن أطفال بنغازي بفيروس الإيدز .

على المستوى الإقليمي وبعد أن فشل مشروع معمر القذافي في لعب دور الزعيم العربي من خلال مشروع تكاملي توجه إلى القارة الأفريقية ليصنع من نفسه زعيما أفريقيا ، فاتبع سياسة تدعو إلى وحدة أفريقيا ، وتعكس السياسات والطقوس السياسية التي اتبعها وحرصه وولعه على لعب دور الزعيم الأفريقي من خلال عدة سياسات ومظاهر :

– إنشاء تجمعات واتحادات جديدة ، فقد أسس تجمع دول الساحل والصحراء عام 1998 ، كما دعا لتأسيس الاتحاد الأفريقي كبديل عن منظمة الأفريقية في مناسبة تعكس تعلقه بالتواريخ والأرقام (9/9/ 1999) ، غير أن هذا الاتحاد الجديد لم يكن

ليختلف عن منظمة الوحدة الأفريقية كثيراً .

– القيام ببعض التدخلات في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية أو بعض القضايا البينية في القارة كوسيط في النزاعات ولحل المشاكل، وذلك يعطيه الإحساس بلعب دور الزعيم أو شيخ القبيلة الذي يحل كل المشاكل، ومن أمثلة ذلك تعيينه منسقاً لحل النزاعات في تجمع دول الساحل والصحراء ، والدعوة لمؤتمر قمة لحل مشكلة بحيرة تشاد ، واقتراح حل النزاع بين الهوتو والتوتسي من خلال الفصل بينهما بتوطين كل قبيلة في دولة (رواندا وبورندي) .

– لعل من بين الأشياء الطريفة في طقوسه السياسية ارتداءه للأزياء الأفريقية المزركشة وأحياناً عليها صور بعض زعماء التحرير والاستقلال الأفارقة ، هذه الأزياء تخص الشعوب الأفريقية جنوب الصحراء ، والغريب أنه خلال القمم الأفريقية يظهر الرؤساء الأفارقة الذين يخصهم هذا الزي وهم يرتدون بدلا وربطات عنق فيما معمر القذافي يظهر بالأزياء الأفريقية الكرنفالية التي لا تنتمي لليبيا ، وهذا يعكس حرصه على لعب دور زعيم أفريقيا ولو من الناحية الشكلية .

4 – العلاقات مع الدول المجاورة :

كانت السياسة الليبية خلال فترة الحكم الملكي تقوم على حسن الجوار والاحترام المتبادل لذا لم تسجل أي حالات اشتباك دبلوماسي أو عسكري مع هذه الدول طيلة الفترة المشار إليها ، في المقابل كانت هذه العلاقات بعد انقلاب 1969 تقوم على التدخل في دول الجوار بكافة أشكاله ، فما من دولة من الدول المجاورة لليبيا نعمت بعلاقات هادئة ومفيدة معها خلال فترة حكم معمر القذافي ، فبعد محاولات التكامل والاندماج مع مصر التي شملت إعلان طرابلس بين ليبيا ومصر والسودان (ديسمبر 1969) ومشروع الوحدة بين مصر والسودان (1970) واتحاد الجمهوريات العربية بين ليبيا ومصر وسوريا (1973) تحولت هذه العلاقات حتى وصلت إلى حد الدخول في حرب مصر عام 1977 ، ثم القطيعة الكاملة معها التي دامت حتى عام 1990 .

أما العلاقات مع تونس فقد شهدت نفس التذبذب تقريباً كما هو الشأن مع مصر ، فبعد إعلان جربة للوحدة بين ليبيا وتونس عام 1974 وصلت العلاقات عام 1980 إلى حد دعم تدريب وإرسال مجموعات إرهابية مسلحة لأحداث انقلاب في تونس فيما عرف بأحداث قفصة ، ثم دخلت هذه العلاقات في قطيعة شبه كاملة حتى انقلاب بن علي في تونس عام 1987 .

فيما يتعلق بالعلاقات مع السودان بعد التوقيع على ميثاق طرابلس ـ المشار إليه سابقاً ـ بين ليبيا والسودان ومصر دخلت العلاقات إلى مرحلة القطيعة منذ منتصف

السبعينيات ، وقبل نهاية حكم جعفر النميري في منتصف الثمانينيات كان معمر القذافي قد أمر بشن غارة جوية على إذاعة أم درمان ، وكان قبلها قد قدم دعما كبيرا لزعيم التمرد في جنوب السودان جون جرنق .

تمثل علاقات ليبيا مع تشاد خلال حكم معمر القذافي نموذجاً للتدخل الصارخ في شؤون الدول المجاورة ، إذ عمد منذ سنة 1973 إلى احتلال الجزء الواقع شمال جبال تيبستي من تشاد ، وفي عام 1979 بدأ التورط العسكري المباشر في تشاد والذي أفضى إلى احتلالها بالكامل وتسليمها لكوكوني عويدي ، وبعد كر وفر ودعم لأطراف الصراع ضد بعضها البعض انتهت هذه الحرب إلى هزيمة الجيش الليبي عام 1987 في تشاد وخروجه منها ، قام بعد ذلك بدعم المعارض إدريس دبي الذي توصل إلى الاستيلاء على السلطة في تشاد عام 1990 .

سادساً : نحو إعادة بناء السياسة الخارجية الليبية

بما أن السياسة الخارجية للدولة هي نتاج مجموعة من العوامل البيئية الداخلية والخارجية فإن تغير الظروف الداخلية في ليبيا بعد ثورة 17 فبراير سينجم عنه تغييرات هامة وإعادة بناء السياسة الخارجية الليبية[22] ، إن إعادة بناء السياسة الخارجية الليبية عملية معقدة ومركبة تقتضي بالضرورة إعادة النظر في كل مكونات السياسة الخارجية انطلاقاً من الأهداف والوسائل وعملية صنع السياسة الخارجية بما فيها صانعي السياسة الخارجية أنفسهم . ومما سبق يمكن اقتراح أسس لإعادة بناء السياسة الخارجية الليبية على النحو التالي :

1 - **إعادة تحديد أهداف السياسة الخارجية :**

لقد كان معمر القذافي بوصفه الصانع الأوحد للسياسة الخارجية الليبية يحشر نفسه في كل قضايا العالم ، لا يفرق بين أوهامه كزعيم عالمي وبين المصالح العليا للدولة الليبية ، كان هو من يضع أهداف السياسة الخارجية وهو من يتولى الإشراف على تنفيذها ، خلال اجتماع له بسفراء الصين وروسيا والهند والبرازيل عند بداية ثورة 17 فبراير لمناقشة الموقف الدولي بالخصوص ذكرت الإذاعة الرسمية الليبية أن " القائد قد ناقش مع السفراء مشكلة زلزال اليابان!" ، كان نظامه مهدداً ويمر بأسوأ أوقاته ومع ذلك يشعر بأنه معني بمناقشة زلزال حدث في اليابان لا علاقة لليبيا الدولة الصغيرة به من قريب أو بعيد !

لا أحد يتوقع من دولة صغيرة السكان محدودة الإمكانيات مثل ليبيا أن تلعب دوراً يفوق حجمها الصغير وقدراتها المحدودة ، خاصة إذا كانت هذه الأدوار لا تخدم المصالح العليا للدولة بقدر ما تخدم أوهام صانع القرار الأوحد، لذا فإن السياسة الخارجية الليبية

يمكن أن تعتمد أهدافاً واضحة ومحدودة على النحو التالي:

– الهدف الأعلى والأسمى لأي سياسة خارجية هو الدفاع عن الذات أو الحفاظ على استقلال الدولة وسيادتها وإقليمها وسكانها وفي الإجمال أمنها القومي تجاه الوحدات الدولية الأخرى وخاصة دول الجوار التي يمكن أن تكون عاملاً مهدداً بالخصوص ، وهذا الهدف هو هدف دفاعي بالدرجة الأولى ، غير أن بعض صناع القرار قد يشنون حروباً بدعوى الدفاع عن الذات[23] ، وبالتطبيق على الحالة الليبية فإن الدولة الليبية معنية بأن تولي هذا الهدف أهمية قصوى ، ولا يعني استقرار علاقاتها بدول الجوار عدم إمكانية تعرضها لأي أخطار من دول الجوار ، إن أية تغيرات في السياسات الداخلية أو الخارجية أو وقوع كوارث في دول الجوار سيلقي بتأثيره على ليبيا ، وهذا يعني أن السياسة الخارجية الليبية ملزمة بإعطاء ملف علاقاتها مع دول الجوار الأهمية القصوى كونه يمس بهدف من أهم أهدافها وهو حماية الذات .

– تعزيز قدرات الدولة الاقتصادية والتجارية والتقنية والعسكرية ، فمن خلال سياستها الخارجية تستطيع ليبيا تعزيز القدرات المشار إليها مثلاً بتأمين أسواق النفط والغاز والأسعار العادلة لها ، وضمان حركة التبادل التجاري بما يخدم أهداف الاقتصاد الليبي ، وكذلك التعاون مع الدول المتقدمة فيما يتعلق بجلب وتوطين التقنية في ليبيا ، وتعزيز قدرات ليبيا العسكرية بما يحقق حماية تراب ليبيا وسيادتها داخل حدودها .

2 – ترشيد استخدام أدوات السياسة الخارجية :

لقد دأب نظام معمر القذافي على استخدام أدوات السياسة الخارجية الليبية بطريقة عقيمة لا تخدم إلا تأكيد دور الزعيم الواهب والقادر وخاصة على المستوى الإقليمي ، هذه الأدوات يجب أن تسخر في حدود المصالح العليا للدولة ، اقتصادياً يتضمن ذلك إقامة تعاون مع دول العالم على أساس المصالح المتبادلة ، كما يقتضي الأمر تقنين بند المساعدات الخارجية بمنتهى الشفافية والتركيز بالخصوص على دول الجوار ، وعدم الاعتماد على تقديم المساعدات النقدية في مقابل التركيز على الجانب العيني في شكل مشروعات صغيرة بارزة أو مواد يشعر بها رجل الشارع ولا تذهب إلى جيوب وحسابات الرؤساء ، ففي حادثة وقعت منتصف العقد الأول من الألفية الحالية أخبر دبلوماسي ليبي رفيع[24] بدولة أفريقية كبيرة الباحث بأنه كان شاهدا على تسليم مبلغ 3 ملايين دولار نقداً إلى رئيس هذه الدولة ، وقد قام بعملية التسليم وفد أرسل خصيصاً من معمر القذافي إلى هذا الرئيس المرتشي !

هذا من الناحية الاقتصادية أما من الناحية الدبلوماسية فإن السياسة الخارجية الليبية معنية بإقامة علاقات منفعة متبادلة قائمة على الاحترام والمصالح المشتركة ،

دون الانجرار وراء التيارات والشعارات الإيديولوجية القومية والدينية ، إذ أن ما مهد الأرضية أمام انقلاب 1969 هو الركض وراء الشعارات القومية العربية وشعارات الوحدة الأفريقية على حساب مصلحة الدولة الليبية .

ما من دليل على أن وزارة الخارجية الليبية تتمتع بكفاءات بشرية مؤهلة لقيادة العمل الخارجي ، يعود السبب الرئيسي في ذلك إلى آلية التعيين المتبعة في هذه الوزارة والتي لا تقوم على الشفافية والكفاءة ، كما أن الوزارة تعج بأعداد ضخمة من العاملين الذين يقارب عددهم الثلاثة آلاف بينما يبلغ عدد الدبلوماسيين الأمريكيين في الخارج 7440 وهي الدولة الأعظم في العالم ! وقد لاحظ الباحث خلال زيارته لبعض السفارات الليبية (2008) في مالي وبوركينا فاسو وغانا أن هناك أعدادا غفيرة من العاملين بالسفارات الذين قد يتجاوز عددهم الثلاثين في السفارة الواحدة والذين لا عمل لمعظمهم ، وحين استفسر من بعض السفراء والعاملين بالسفارة أعلموه بأنها تعليمات مباشرة من معمر القذافي بتوظيف عدد قد يصل إلى 50 موظفا بكل سفارة من السفارات الليبية بأفريقيا !

كما أن عدد السفارات الليبية المنتشرة في معظم عواصم ومدن العالم يعد دليلا آخر على فشل الأداء الدبلوماسي الليبي إذ أن السفارات والقنصليات كما يبدو لا تفتح بناء على أسس منطقية تتعلق بالمصالح العليا للدولة ، حتى إن النظام أقدم على فتح ممثلية له في جزيرة سانت لوشيا في الكاريبي ! كما أن كل الدول الأفريقية بها سفارات وقنصليات ليبية ، وخلال زيارة للباحث إلى دولة جزر القُمر عام 2003 لاحظ أنه لا يوجد بها سوى سفارة ليبية وأخرى فرنسية إضافة إلى قنصليتين لمدغشقر والصين !

إن ما سبق يقتضي إعادة ترشيد أدوات العمل الدبلوماسي التي تقتضي تقليص عدد السفارات والقنصليات الليبية بالخارج في حدود ما يخدم مصالح الدولة الليبية ، وكذلك تقليص عدد العاملين بهذه السفارات والتركيز على اختيار الكفاءات القادرة على العمل الدبلوماسي .

أما من الناحية العسكرية فإن ليبيا معنية بامتلاك قوة عسكرية محدودة متطورة تعمل على ردع أي تدخل خارجي من دول الجوار في شؤونها وداخل حدودها ، على أن يكون هناك تكامل في العملية السياسية بين الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية في التعامل مع دول الجوار.

3 - إعادة النظر في عملية صناعة السياسة الخارجية :

صناعة السياسة الخارجية هي عملية حيوية تفضي إلى اتخاذ القرار من قبل الأشخاص المناط بهم عملية صنع القرار في السياسة الخارجية ، يحدد الدستور

والتشريعات والقوانين المختلفة في الدولة الأشخاص الاعتباريين المناط بهم صنع السياسة الخارجية في الدولة ، وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية ليست بمنأى عن التأثر بالظروف البيئية المحيطة بل هي نتاج لهذه الظروف أو العوامل ، إن صناعة القرار في السياسة الخارجية يجب أن تتم وفق القنوات الدستورية ، وأن تعبر عن المصالح العليا للدولة وعلى رأسها أمنها القومي .

إن صناع القرار في السياسة الخارجية معنيون بضرورة الاسترشاد بالمراكز البحثية واللجان العلمية والفنية المختصة التي قد يكون بعضها ضمن هيكل الوزارة حتى يتم اتخاذ قرار سليم يحقق المصالح العليا للدولة ، أما انفراد صانع القرار سواء كان رئيس الدولة أو وزير الخارجية أو كلاهما باتخاذ القرار دون الاعتماد على الدراسات والبحوث العلمية داخل الوزارة أو خارجها فإنه يمكن أن يشكل فشلاً ذريعاً لسياسات الوزارة .

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة تطور السياسة الخارجية الليبية من حيث العوامل المؤثرة فيها وأداواتها وأهدافها وصناعتها ومخرجاتها ، وانتهت بتصور لأهم أسس إعادة بناء السياسة الخارجية الليبية ، وقد تبين من خلال الدراسة أن السياسة الخارجية الليبية خلال الستين سنة الماضية (1951 – 2011) أي منذ استقلال ليبيا قد عكست تأثير البيئة المحيطة الداخلية والخارجية ، وفيما تم استثمار هذه البيئة لانتهاج سياسة خارجية معتدلة متوازنة في الفترة القصيرة للحكم الملكي جرى العبث بهذه المعطيات البيئية خلال فترة الحكم العسكري الشمولي ، ورغم بروز عامل القيادة في المرحلتين الملكية والشمولية إلا أن الدور المميز للفرد وللقائد الأوحد في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية خلال الأربعة عقود الماضية كان لافتاً ، ولذا فقد عانت السياسة الخارجية الليبية من تداعيات الفوضى والعبث بما جعلها تعجز عن تحقيق أي مخرجات إيجابية ، فقد تجسدت هذه المخرجات في تحول ليبيا إلى دولة منبوذة على المستوى السياسي الدولي وإلى دفعها ثمن هذا العبث على المستوى الاقتصادي ، كما خلصت الدراسة إلى الحاجة الماسة لإعادة بناء السياسة الخارجية الليبية على أسس جديدة من ناحية الأهداف والوسائل المستخدمة وآلية صناعة القرار ، أما فيما يتعلق بمستقبل السياسة الخارجية الليبية بعد ثورة 17 فبراير 2011 فهي مرهونة بإقامة مؤسسات شرعية تراعي المصالح العليا للدولة من خلال ما تضعه من سياسات خاصة في مجال السياسة الخارجية .

الهوامش

1 - د. فتحي محمد عيانة ، **دراسات في الجغرافيا السياسية** ، (بيروت : دار النهضة العربية ، 1983) ، ص 47 .

2 - د. جمال حمدان ، **الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية . دراسة في الجغرافيا السياسية** ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1996) ، ص 119 .

3 - د. محمد سعيد القشاط ، **من قيادات الجهاد الليبي** ، (طرابلس : أويا الجديدة للإبداع ، الطبعة الأولى 2002) ، ص 52 .

4 - **اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي** ، (طرابلس ـ ليبيا ، 2008) ، تقرير غير مؤرخ وغير منشور .

5 - د. جمال حمدان ، مرجع سابق ، 124 .

6 - د. سالم علي الحاجي ، **ليبيا الجديدة : دراسة جغرافية ، اجتماعية ، اقتصادية وسياسية** ، (طرابلس : منشورات مجمع الفاتح للجامعات ، 1989) ، ص 16 .

7 - د. جمال حمدان ، مرجع سابق ، ص 127 .

8 - د. سالم علي الحاجي ، مرجع سابق ، ص 17 .

9 - د. محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية** ، (بيروت : دار الجيل ، الطبعة الثانية 2001) ، ص 40 .

10 - جون رايت ، **تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور** ، ترجمة : عبد الحفيظ الميار وأحمد اليازوري ، (طرابلس : مكتبة الفرجاني . الطبعة الأولى 1972) ، ص 226 .

11 ـ د. زايد عبيد الله مصباح ، **السياسة الخارجية** ، (طرابلس : دار تالة للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية 1999) ، ص 173 .

12 - د. محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص 279 .

13 - زايد عبيد الله مصباح ، مرجع سابق ، ص ص 222 ـ 224 .

14 - مرسيل ميرل ، **السياسة الخارجية** ، ترجمة : خضر خضر ، (جرس برس ، سلسلة آفاق دولية 2 ، بدون مكان أو تاريخ نشر) ، ص 47 .

15 - المادة 42 والمادة 59 من الدستور الليبي الصادر في 7 أكتوبر 1951 .

16 - المادة 69 من الدستور .

17 - المادة 73 من الدستور .

18 - المادة 60 من الدستور .

19 - المادة 84 من الدستور .

20 - المادتان 23 و24 من الإعلان الدستوري الصادر في 11 ديسمبر 1969 .

21 - د. البشير علي الكوت ، المنظمات الإقليمية الفرعية في أفريقيا ، دراسة لأبرز المنظمات ، (طرابلس : المركز العالمي ، الطبعة الأولى 2008) ، ص 40 .

22 - د. مصطفى عبد الله بلقاسم خشيم ، المفهوم الجديد للسياسة الخارجية ومدى علاقة ذلك بالسياسة الخارجية الليبية . libyaalmostakbal.net 21.2.2012

23 - د. محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص 44 .

24 - رواية شفوية من دبلوماسي ليبي سابق فضل عدم ذكر اسمه .